

## مشكلة جنوب السودان (1921 - 1985م)

د. نجاة أبو القاسم محمد - أستاذة التاريخ الحديث والمعاصر سابقاً - كلية التربية - جامعة القصيم  
المستخلص:

تلقي هذه الدراسة الضوء على مشكلة جنوب السودان خلال الفترة ما بين 1821-1985م وتأتي أهميتها في كونها توفر مجالاً للباحثين في شأن مشكلة جنوب السودان، وتهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب والجذور التاريخية للمشكلة التي تُعدُّ من أعقد المشاكل في أفريقيا وتهدف أيضاً إلى معرفة أثرها على استقرار الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي. افترضت الدراسة أنَّ مشكلة جنوب السودان ترجع إلى أسباب مختلفة منها التباين العرقي والديني واللغوي والجغرافي بين شمال وجنوب السودان، الذي استغله الاستعمار في تعميق الفجوة بين أبناء السودان بممارسته لسياسة فرق تسد. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّ تجارة الرُّق مثلت انتهاكاً واضحاً لحرية الانسان، وأوصت الدراسة بوضع الخطط والسياسات الحكومية المناسبة لإدارة التنوع وتعزيز الوحدة. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي واعتمدت على عدد كبير من المراجع والمجلات العلمية ودار الوثائق الوطنية وبعض مقابلات رواد الحركة الوطنية المودعة بمكتبة معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية بجامعة الخرطوم.

### Abstract

This study sheds light on the problem of Southern Sudan, during the period 1821-1985-AD, and its importance stems from the fact that it provides a field for researchers in the matter of the problem of Southern Sudan. The study aims to find out the causes and historical roots of the problem, which is one of the most complex problems in Africa. It also aims to know its impact on the stability of the political, economic and social situation

. The study assumed that the problem of southern Sudan is due to various reasons, including the ethnic, linguistic, religious and geographical disparity between North and South Sudan, which was exploited by colonialism to deepen the gap between the people of Sudan by practicing a policy of divide and rule

Among the findings of the study: - The slavery trade represented a clear violation of human freedom. The study recommended setting appropriate governmental plans and policies for managing diversity and promoting unity.

The study used the historical descriptive method. And it relied on a number of government

plans and policies that are appropriate to manage diversity and promote a large number of scientific references and journals. The National Records House, and some interviews for the pioneers of the national movement, are deposited in the Library of African and Asian Studies, University of Khartoum

## المقدمة

تناولت الدراسة موقع جنوب السودان وسكانه وغزو القوات التركية المصرية له عام 1821م الذي أدى إلى انهيار مملكة الفونج ولحقت بها مملكة الفور عام 1874م، وتم ضم الأقاليم الاستوائية الذي عرف بالكشوف الجغرافية المصرية وما تبعه من تجارة الرّق والاسترقاق التي غَدَّت الحكومة المركزية في مصر، وكان السودانيون جزءاً من الجيش المصري طوال القرن التاسع عشر وشاركوا معه في حرب المكسيك.

قامت الثورة المهدية بإنهاء التوسّع التركي ودخول البلاد في الحكم الثنائي وذلك بتوقيع اتفاقية 1899م وانتهج الاستعمار في 1918م سياسة عُرِفَتْ بسياسة الجنوب، وأُطلِقَتْ على إثرها يد المنظمات التبشيرية والمسيحية حتى لا يتأثر الجنوب وما جاوره بمؤثرات الاسلام واللغة العربية.

تم وضع قانون المناطق المقفولة عام 1922م والذي مهّد لمذكرة 1930م التي رفعها السير هارولد ماكمايكل حاكم عام السودان والتي تجلّت فيها سياسة فرق تسد التي كانت ثمرة لجهود الإنجليز للفصل بين أبناء الجنوب والشمال التي دعمتها أخطاء الحكومات الوطنية، وتجلّت آثارها في تمرد الحامية الاستوائية عام 1955م.

تناولت الدراسة اتفاق 1972م الذي أدّى لقيام الحكم الذاتي في الجنوب فهدأت الأحوال وعادت إلى طبيعتها. لكن تمّ خرق الاتفاقية من نظام مايو بالتدخل في شؤون الجنوب وتقسيمه إلى ثلاثة أقاليم وإهمال التنمية، كما خرق الجنوبيون الاتفاق بمقاومة دمج القوات المسلحة مما أدى إلى تمرد فصائل من القوات المسلحة بدخولها الغابة فتفجّر التمرد في عام 1983م من جديد، وأنّ الحكومات الوطنية كانت تعاني من الخلافات لذلك لم تتمكن من وضع السياسات والخطط لإنهاء المشكلة.

## المحور الأول: موقع جنوب السودان وسكانه

يقع جنوب السودان تحت خط عرض 10° شمالاً إلى خط عرض 3° شمالاً، شمال بحيرة البرت في أوغندا.<sup>(1)</sup>

تمّ تصنيف السكان في جنوب السودان تبعاً للغة والتكوين الجسدي والأصل التاريخي إلى ثلاث مجموعات: النيليون: مثل الدينكا، والنوير، والشلك، والأنواك. النيليون الحاميون: كالمورلي والتابوسا واللاتوكا والديدينجا والبويا. القبائل السودانية: وتضم عدداً من القبائل

الصغيرة والتي تسكن في المناطق الغربية والجنوبية من جنوب السودان، وأهمها قبيلة الزاندي إضافة الى قبائل الباري، والمنداري، وانيا جورا، وفوجولو، والمورو، ولولوبا، وهي خليط من القبائل النيلية، والنيلية الحامية والسودانية، وليس بينهما قبيلة لها من القوة ما يجعلها نواة تتجمع حولها القبائل الأخرى أو ما يُمكنها من السيطرة عليها أو احتوائها<sup>(2)</sup>.

## المحور الثاني: تاريخ المشكلة وجذورها

### أ/ مشكلة جنوب السودان في الفترة من 1505-1922م

تشكّلت الدولة السودانية متمثلة في مملكة الفونج عام 1505م والتي يعود أصلها الى قبيلة الشلك مما يشير لا اتصال الفونج بقبائل جنوب السودان<sup>(3)</sup> وأنَّ الإسلام عُرِفَ في الجنوب بعد قيام مملكة الفونج ورغم أنَّ السودان دولة اسلامية فقد كانت تجارة الرِّق فيها تُغذي الدولة المركزية في مصر، بل كان الطلب كبيراً على فئتين من العبيد المماليك الأتراك والرقيق السوداني من الجنوب<sup>(4)</sup>. وبعد القضاء على الدولة الفاطمية وقيام دولة المماليك تواصل الطلب على الرقيق كجنود من سلطنة الفونج والفور، وقد ظل السودانيون يشكلون جزءاً من الجيش المصري طوال القرن التاسع عشر، وشاركوا معه في حملة عسكرية ضد المكسيك<sup>(5)</sup>.

غزت القوات التركية المصرية السودان في 1821م فانهارت مملكة الفونج في شمال السودان، وتبعتها مملكة الفور غرباً في عام 1874م، وجنوباً ضمت أقاليم السودان الاستوائية الواقعة جنوب خط 10° شمالاً، وقد عُرِفَ هذا بالكشوف الجغرافية المصرية التي ساهمت فيها السفن التجارية والأسلحة النارية<sup>(6)</sup>.

شهد العام 1860م توسُّعاً كبيراً في تجارة الرق في جنوب السودان و تنبه الضمير العالمي لو حشيتها، وأخذ يعمل للقضاء عليها بحملات واسعة، مما جعل السلطات الخديوية في مصر تعمل على تنظيمها، فعينت بيكر باشا الذي عمل ما بين 1866-1873م لمحاربة تجارة الرق في جنوب السودان، وخلفه غردون في الفترة ما بين 1873-1976م<sup>(7)</sup>، والذي أرسل مذكرة رسمية إلى الخديوي بفصل الجنوب عن شماله<sup>(8)</sup>، وكان الجنوب يسكانه ولهجاته مجهولاً للإداريين الجدد، وكان الضباط البريطانيون في الجيش المصري على صلة بالمسلمين الذين يتحدثون اللغة العربية، لذا كان حكام جنوب السودان الأوائل إداريين ومستكشفين<sup>(9)</sup>.

توقف التوسع الاستعماري التركي المصري بقيام الثورة المهدية، التي مارست سيادة كاملة على السودان استمرت ثلاثة عشر عاماً دون أي نفوذ أجنبي، وأخذت مصر تتحين الفرص لاستعادة السودان، فوجدت ضالتها في بريطانيا التي كانت لها مصلحة في ضم السودان لضمان بقائها في مصر، وتأمين حدودها الجنوبية، وبذا التقت المصالح المصرية بالمصالح البريطانية<sup>(10)</sup>، فقامتا بغزو السودان والقضاء على الثورة المهدية، وهكذا دخلت البلاد في الحكم الثنائي الإنجليزي



المصري بتوقيع اتفاقية 1899م<sup>(11)</sup>.

تمثلت المشكلة في المديرية الجنوبية خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918م في بسط الأمن، والنظام، والاستقرار، وبناء إدارة حسنة، وتأسيس سليم استغرق زمناً. وارتاح الجنوبيون لفترة طويلة من الارتباط الإداري بالخرطوم<sup>(12)</sup>. انتهج الاستعمار في 1918م سياسة عرفت بسياسة الجنوب وذلك بإطلاق يد المنظمات التبشيرية في الجنوب حتى لا يتأثر الجنوب وما جاوره بمؤثرات الإسلام واللغة العربية<sup>(13)</sup>، وترك النشاط التعليمي في جنوب السودان للمنظمات التبشيرية<sup>(14)</sup>.

أثارت مسألة فصل الجنوب عن الشمال كثيراً من الجدل في مرحلة مبكرة، ولم يكن هناك من حيث التاريخ والثقافة والدين والتقاليد ما يبرر الحفاظ على حدود جاءت نتيجة للتسابق الأوروبي الاستعماري، ولو كان السودان مستعمرة بريطانية ولم يكن خاضعاً للحكم الثنائي لأمكن تقسيمه في السنوات الأولى وأصبح منطقة مستقلة<sup>(15)</sup> بعد موت ليو بولد ملك بلجيكا أعيد الجزء الشمالي من اللادو المشتركة إلى السودان ذلك الجزء الممتد من كاجو كاجو في الجنوب إلى اللادو في الشمال أما الجزء الآخر الممتد من كاجو كاجو إلى ماهافي التي كانت أبعد نقطة في الجنوب فقد ظلت تابعة للكنغو البلجيكي، ورسمت الحدود بين أوغندا والسودان على الضفة الشرقية من بحر الجبل في عام 1913م، وخلال هذه العزلة التي عاشها الجنوب أعيدت نمولي إلى السودان<sup>(16)</sup>، وذكر ساند رسون أن أورن حاكم منطقة منقلا وغيره من الحكام، وأن حكومة الجنوب بما فيها من مصريين وسودانيين شماليين بدءاً بالمأمور كأعلى سلطة وانتهاءً بالجنود المسلمين كأصغر سلطة تشكل أكبر قوة للأسلمة في الجنوب<sup>(17)</sup>.

عقد مديرو المديرية الجنوبية عام 1920م اجتماعاً في إطار الإصلاحات الإدارية في الفترة ما بين 1919م-1924م، انتهوا فيه إلى أن الإسلام يجب ألا يُحظى بالتشجيع وألا تُتخذ إجراءات لمنع انتشاره<sup>(18)</sup> عكست هذه التوصيات بشأن السياسة الإدارية ما انتهى إليه الحال في الشمال، وتم التوصل إلى إقصاء المأمير المصريين والسوريين ونواب المأمير تدريجياً، وأن يحل محلهم بريطانيون، وأن يُعيّن بعض السودانيين نواباً للمأمير لمساعدة البريطانيين، وأن يكون عدد الكتبة من أبناء الجنوب أكثر من أبناء الشمال، وأخيراً ينبغي على الرؤساء والسلاطين اتباع أحكام العرف القبلي عند النظر في النزاعات المطروحة أمامهم<sup>(19)</sup>.

وفي اجتماع عُقد في 1921م أوصى مديرو المديرية الجنوبية بإلغاء لقب المأمور بل ذهبوا إلى حد قبول خضوع المسلمين الجنوبيين للسلطات القضائية والرؤساء نظراً لثقافتهم في قدرتهم على تطبيق أحكام العرف القبلي، وأصبحت تلك التوصيات سياسة الحكومة الرسمية في مارس 1922م مع تعديلين جوهرين أولهما: تشجيع الإرساليات التبشيرية ومنحها مساعدات لممارسة أعمالها بشأن التعليم والصحة، ثانيهما: أن تستبدل اللغة العربية بالإنجليزية كلغة رسمية لإدارة

الجنوب<sup>(20)</sup>.

### ب/ قانون المناطق المقفولة 1922م

حرّم هذا القانون دخول المناطق المقفولة إلا بتصريح خاص لتتم السيطرة الكاملة على العلاقات والاتصالات بين الشمال والجنوب، وتحقيقاً لهذه الأهداف مارس حكام الجنوب الاضطهاد والتنكيل بالتجار الشماليين للتخلص منهم<sup>(21)</sup> فحرّموا كل شيء ولم يبق منهم إلا عدد قليل في راجا شمال، و تبقى منهم في بحر الغزال عام 1931م أربعة تجار فقط، وفي سنة 1932م لم يبق إلا التجار اليونانيين والسوريين والهنود، ومنع القانون كافة أبناء دارفور من دخول بحر الغزال، كما لم يُسمح لأبناء بحر الغزال بدخول دارفور وكردفان، وذلك منعاً للاتصالات التقليدية بين الدينكا والعرب، وتم استدعاء أبناء الدينكا الذين استوطنوا في الشمال للعودة لديارهم حتى يمكن إيجاد انفصال أكمل<sup>(22)</sup>. وفي مارس 1922م أصبحت هذه القوانين سياسة الحكومة الرسمية مع تعديلين ظاهريين جوهريين، الأول: تشجيع الإرساليات التبشيرية ومنحها مساعدات لممارسة أعمالها بشأن الصحة والتعليم. الثاني: أن تُستبدل اللغة العربية باللغة الانجليزية باعتبارها اللغة الرسمية لإدارة الجنوب<sup>(23)</sup>.

### ج/ مذكرة 1930م:

مهد قانون 1922م لمذكرة 1930م التي رفعها السير هارولد ماكمايكل حاكم عام السودان في ذلك الوقت، وكانت عبارة عن حصيلة لكل الجهود التي بذلها الانجليز لإحداث التفرقة بين أبناء الجنوب والشمال<sup>(24)</sup>.

وهي عبارة عن إجراءات سياسية وإدارية أبرزها نقل جميع الشماليين من الجنوب، وحرمانهم من الرخص التجارية، وإخلاء الشماليين من الجنوب، وإلغاء تدريس اللغة العربية، ومنع الجنوبيين من أداء الشعائر الدينية، وإنشاء الكنائس، وحرم لبس الأزياء العربية، كالجلباب والعمامة والثوب، ومنع التسمي بالأسماء العربية، وطلبت الإدارة البريطانية من الإرساليات أن تركز عملياً في الجنوب<sup>(25)</sup> الذي أطلق في يد المؤسسات التبشيرية المسيحية، ووضعت بين يديها الخدمات التعليمية والصحية في الجنوب، مما أدى إلى جفوة كبيرة بين الشمال والجنوب<sup>(26)</sup>.

في سبتمبر 1943م أصدر الحاكم العام قانوناً لإنشاء مجلس استشاري لشمال السودان من ثمانية عشر عضواً<sup>(27)</sup>. تمّ فيه إقصاء الجنوب<sup>(28)</sup>، وناهضت الصحف وكبار الخريجين المعتدلين في المعارضة بأن المشروع قاصر على شمال السودان مما يشير إلى اتجاه السياسة الاستعمارية باتجاه تقسيم البلاد شمالاً وجنوباً عنصرياً واقتصادياً وثقافياً<sup>(29)</sup>، ركز المجلس على وضع الثقة في العناصر المتعاونة مع الحكومة لتطبيق سياسة فرق تسد الاستعمارية بهدف السيطرة على الحركة الوطنية، وأن هذا المجلس يمثل اللبنة الأولى في البناء الدستوري الاستعماري لفصل

الشمال عن الجنوب<sup>(30)</sup>، اقتصر هذا المجلس على المديريات الشمالية الست وحرمان الجنوبيين من اكتساب الخبرة<sup>(31)</sup>، وفي ختام دورته في 21 أبريل 1946م أعلن قيام مؤتمر للإدارة في السودان، وقُدمت الدعوة للجهات السياسية للمشاركة في المؤتمر، وكان من توصياته ربط السودانيّين ربطاً وثيقاً بالحكومة المركزية، وشغلهم مسؤوليات أكبر لتستدعي قيام جمعية تشريعية<sup>(32)</sup>، وأنشئ مؤتمر إدارة السودان لتقديم اقتراحات ما سمي بالتطورات الدستورية الشاملة للجنوب والشمال<sup>(33)</sup>.

### د/ مؤتمر جوبا 1947م:

شارك فيه مديرو المديريات الجنوبية الثلاث مع سبعة عشر زعيماً ومتعلماً من أبناء الجنوب ومدير شؤون الخدمة، وترأس المؤتمر السكرتير الإداري جيمس روبرتسون وخمسة من أبناء الشمال<sup>(34)</sup>، ولعب السيد محمد صالح الشنقيطي والسيد كلمنت أمورو دوراً عظيماً في إقناع الجنوبيين بضرورة الوحدة، وجاءت نتيجة المؤتمر مفاجئة للإنجليز وذلك في رغبة الجنوبيين في الاتحاد مع الشماليين في سودان واحد، وأن يمثل الجنوب في الجمعية التشريعية المقترحة، وتحسين التجارة والمواصلات بين الشمال والجنوب، واتخاذ إجراءات لتوحيد التعليم في الشمال والجنوب<sup>(35)</sup>، ونتيجة لكسب ثقة الجنوبيين أصبح مؤتمر الخريجين شاملاً لكل أقاليم السودان، وقامت لجانه الفرعية في جوبا وملكال وواو مكونة من أبناء الجنوب والشمال ورافضة لسياسة الإنجليز<sup>(36)</sup>، واختاروا ثلاثة عشر ممثلاً لهم في الجمعية التشريعية<sup>(37)</sup>، وبهذا عُمِلَ الجنوب بأنه جزء لا يتجزأ من السودان، إلا أن هذا لم يغيّر من الحقيقة المتمثلة في اختلاف الثقافة والدين والعنصر، فتلك خلفية مشكلة الجنوب التي وجدت وضعاً خاصاً تحت إشراف الحاكم العام في قانون الحكم الذاتي الذي أجازته الجمعية التشريعية<sup>(38)</sup>، والتي افتتحت في 25 ديسمبر 1948م، وتضم ثلاثة عشر عضواً جنوبياً يمثلون مديريات الجنوب كلها، واستمر هذا الحال حتى توقيع اتفاقية السودان ومصر في 12 فبراير 1953م<sup>(39)</sup>. رفض حزب الأشقاء مبدأ ما سمي بالتطورات الدستورية للشعب السوداني والمشاركة في أي نوع من أنواع الحكم تحت الاحتلال البريطاني وأعلنوا مقاطعتهم السياسية لانتخابات الجمعية التشريعية. قال اسماعيل الأزهري قولته المشهورة: (الجمعية مؤسسة استعمارية سنقاطعها ولو جاءت مبرأة من كل عيب) بينما أعلن حزب الأمة قبوله لمبدأ التطورات الدستورية، واستعداده لخوض انتخابات الجمعية واشترآكهم فيها، وأعلنت مصر من جانبها كشرية في الحكم الثنائي رفضها لقانون الجمعية التشريعية والمجلس التنفيذي دعماً وتأييداً لموقف الأشقاء<sup>(40)</sup>.

في أبريل 1952م ناقشت الجمعية التشريعية في الخرطوم قانون الحكم الذاتي وأجازته بعد إدخال بعض التعديلات عليه في مداولات استمرت حتى مايو، وأرسل القانون لدولتي الحكم الثنائي للتصديق عليه، والقاضي بتشكيل مجلس وزراء سوداني وانتخاب برلمان مكون من



مجلسين للنواب والشيوخ، يأتي أعضاء مجلس النواب بالانتخاب المباشر وغير المباشر اعتماداً على مدى انتشار الوعي في دوائرهم، ونص القانون على تمثيل المديريات الجنوبية تمثيلاً كاملاً، ولكن لم توافق الحكومتان على القانون وسار الحكم دون مجلس نيابي ودون تمثيل للجنوب لمدة عام، وشكل نجاح الثورة المصرية في 1952م وتنازل الملك فاروق عن عرش مصر وظهور محمد نجيب كقائد للثورة عنصراً جديداً وقوياً في شؤوننا، فنجيب واقعياً مصرياً وأمه سودانية، تلقى تعليمه في الخرطوم وعمل ضابطاً بالجيش المصري في جنوب السودان، وكان يتطلع<sup>(41)</sup> - كغيره من الضباط المصريين - لقيام اتحاد بين بلاده والسودان، ولزوال النفوذ البريطاني. وجه نجيب دعوة لزعماء الأحزاب السودانية الشمالية في القاهرة في أكتوبر عام 1952م لإجراء مشاورات للاجتماع به في القاهرة، وأقر هذا الاجتماع بحق السودانيين في تقرير المصير<sup>(42)</sup>.

في أكتوبر ونوفمبر عام 1953م كانت دولتا الحكم الثنائي تتفاوضان، وقام الصاغ صلاح سالم بزيارة للخرطوم لإجراء اتصالات ومشاورات مع الأحزاب السياسية في الشمال، وزار جنوب السودان ورقص مع قبائل الجنوب رقصة الحرب، ولم يتعاطف الصاغ صلاح سالم مع نداء الاستقلال، ولكنه قبل مبدأ تقرير المصير كخطوة نحو تحقيق الوحدة بين السودان ومصر، وأن بريطانيا لا شأن لها بوضع السودان الدستوري أو بمستقبل تطوره السياسي بسبب أهمية النيل لحياة مصر، وكان يرى أن السودان بلداً متخلفاً وأن مصر هي الأخت الكبرى للسودان، تربطها اللغة والدين والنيل والمصالح المشتركة، بل حاولت أن تقنع بريطانيا وأمريكا بهذا الرأي<sup>(43)</sup>، ونجحت في التأثير عليها وهي لا تلغي حقوق الجنوبيين البالغ عددهم مليونين ونصف المليون<sup>(44)</sup>.

### هـ/ اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير:

تلقت بريطانيا ضربة قاضية من مصر والسودان على الاعتراضات التي أثارها الحكومة البريطانية في أثناء المباحثات المنعقدة بهدف الوصول إلى اتفاق بينهما لإنهاء الحكم المشترك في السودان، وذلك بتوقيع الأحزاب السودانية في 10 يناير 1953م على وثيقة الحكم الذاتي وتقرير المصير واستؤنفت بعد توقفها في ديسمبر من نفس العام<sup>(45)</sup>.

وفي 12 يناير 1952م قدم السفير البريطاني مشروع اتفاق بين الحكومتين يمثل النظرة البريطانية، وفي صباح 28 يناير 1952م سلم وزير الخارجية المصرية محمود فوزي السفير البريطاني مشروع اتفاق باسم الحكومة المصرية رداً على المشروع البريطاني بشأن الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، واشتمل المشروع على أربعة ملاحق خاصة بوظائف واختصاصات لجنة الحاكم العام واللجنة الانتخابية ولجنة السودنة والتعديلات المقترحة إدراجها بدستور الحكم الذاتي، وشمل المشروع كل ما اتفقت عليه الأحزاب وتم توقيعه في 12 فبراير 1953م،

ووقعه كل من اللواء محمد نجيب رئيس مجلس الوزراء المصري وسيوالف سكراني ستيفنسون السفير البريطاني، وذلك قبل أقل من سبعة أشهر من قيام الثورة المصرية<sup>(46)</sup>، واتفق السودانيون بمختلف فئاتهم عام 1953م على إخراج الأجانب وحرية الوطن<sup>(47)</sup>، أما الجنوبيون الذين يمثلون ثلث أهل البلاد فلم يقيم أي حزب من الأحزاب السودانية باستطلاع رأيهم رغم تحذير مديري المديريات الجنوبية الثلاثة لقادة أحزاب الشمال من مغبة الإغفال، وقد ترتب عليه أن يدفعوا ثمناً غالياً في أغسطس 1955م عندما تمردت الحامية الجنوبية من قوة دفاع السودان، ونشبت حرب أهلية جيللاً كاملاً راح ضحيتها آلاف الأرواح<sup>(48)</sup>.

شهد السودان أول معركة انتخابية في نوفمبر 1953م حتى الأول من ديسمبر 1953م، خاضتها خمسة أحزاب، هي حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي والحزب الجمهوري الاشتراكي والحزب الوطني والجبهة المعادية للاستعمار، لذا صاحبته موجة كبيرة من الحماس والاهتمام الشعبي. وأعلنت نتائجها في 15 ديسمبر 1953م بفوز الحزب الوطني الاتحادي بثلاثة وخمسين مقعداً من مقاعد مجلس النواب، وحزب الأمة باثنين وعشرين مقعداً، والمستقلون بسبعة مقاعد، والحزب الجمهوري الاشتراكي بثلاثة مقاعد، وخمسة مقاعد للخريجين، وفاز الجنوبيون بسبعة مقاعد<sup>(49)</sup>.

## المحور الثالث: الجنوب والحكومات الوطنية

### أ/ الديمقراطية الأولى:

#### 1. الجنوب وحكومة الأزهرى الأولى:

اجتمع أول برلمان سوداني في اليوم الأول من يناير 1954م، بعد فوز الحزب الوطني الاتحادي بأغلبية صغيرة على كل الأحزاب الأخرى، وانتخب اثنين وعشرين نائباً جنوبياً، ما يعادل ربع أعضاء المجلس بالتقريب. اثنا عشر منهم ينتمون لحزب الجنوب، وستة للحزب الوطني الاتحادي، وأربعة مستقلون. وعينت لجنة للسودنة في 20 فبراير 1954م للنظر في وظائف الخدمة المدنية التي يجب سودنتها على أن تقدم لجنة الخدمة العامة النصح فيما يتعلق بترقية السودانيين. وفي شهر أغسطس 1954م زار جنوب السودان وفد مكون من سياسي حزب الأمة والأحرار برئاسة بوث ديو عضو مجلس النواب، وعقدوا اجتماعات تحدث فيها متحدثو الحزبين والتجار الشماليون منتقدين الحكومة<sup>(50)</sup> وكذلك تحدث المستقلون الجنوبيون، وكانت النتيجة تدهور العلاقات بين الجنوبيين والشماليين، و طالب الجنوبيون كثير من نوابهم في الحزب الوطني الاتحادي بالاستقالة منه، وقد نشرت الحكومة في يوم 18 أغسطس 1954م إنذاراً جاء فيه أن الحكومة على علم تام بالمؤامرات التي تحاك في الجنوب، مهددة الجنوبيين بأن الحكومة ستستعمل القوة الحديدية ضد أي جنوبي يتجرأ على محاولة



تقسيم الأمة، وأغضب هذا كل الجنوبيين الذين كانوا يرون أن إختهم الشماليين سيستعملون القوة ضدهم، وكان هذا شعارهم الذي استخدمه مثيرو الشغب<sup>(51)</sup>. واختارت لجنة السودنة من الجنوبيين ستة فقط للوظائف، بينما كان للشماليين 800 وظيفة. وأثارت هذه التفرقة سخط زعماء الجنوب خاصة المنتمين الى حزب الأحرار<sup>(52)</sup>، الذي دعا في أكتوبر 1954م لمؤتمر في جوبا نوقش فيه أثر السودنة، واتخذ فيه قرار بالمطالبة بالاتحاد الفدرالي مع الشمال، ووجه نداء لكل الجنوبيين أن يكونوا على استعداد للتضحية، وقام بعد ذلك رجال الحزب الوطني الاتحادي بما فيهم رئيس الوزراء بزيارة للجنوب فقبلوا مقابلة فاترة في كل مكان، وبدأ الشعور بالغضب يزداد في أوساط الجنوبيين، وكخطوة مضادة لنجاح المؤتمر، أعلنت في الحال زيادة في مرتبات السجانة ورجال البوليس والكتبة لتتطابق درجات الشماليين، الأمر الذي فسره الشماليون رشوة لأن هذه الزيادات لم تشمل فئة الكتبة خارج الهيئة الذين يكونون الغالبية العظمى من الكتبة الجنوبيين، رغم توصية المديرين بإشراكهم في هذه الزيادات، وتبع ذلك مزيد من الأخطاء في الميادين السياسية والإدارية والصناعية، هذا وقد نقل أحد المديرين بعد أن نجح في كسب ثقة الجنوبيين الى حد ما، وازداد نشاط حزب الأحرار الذي ينتمي إليه أغلب الجنوبيين. وفي شهر مايو 1955م خرج من الوزارة وزيران جنوبيان منتميان إلى الحزب الوطني الاتحادي أحدهم بالاستقالة والآخر بالفصل، وكان خروجهما بسبب اختلافهما مع رئيس الوزراء بخصوص شؤون الجنوب، ورحب بهما حزب الأحرار<sup>(53)</sup> الذي دعا كل أعضاء البرلمان الجنوبيين ليكونوا جبهة جنوبية موحدة تحقق مطالب الجنوبيين، ليجتمعوا في جوبا في يونيو 1955م. وفي يامي استدعى مساعد المركز ثلاثة عشر من الزعماء بمكتبه، وأرسل برقية باسمه تؤيد الحكومة ضد مؤتمرات جوبا<sup>(54)</sup>، وفصل من المركز الصناعي في أنزارا 300 عاملاً جميعهم من قبيلة الزاندي، كما حوكم أحد نواب الجنوب بالسجن عشرين عاماً بتهمة إهانة الحكومة ورئيسها الأزهري<sup>(55)</sup>، وفي اليوم التالي للمحاكمة خرجت مظاهرة في مدينة أنزارا الصناعية، شاركت الفرقة الإستوائية لمعاونة الشرطة في إخمادها فقتل ستة من أبناء الزاندي وجرح عدد كبير، وبدلاً من إجراء تحقيق في الحادث أصدرت الخرطوم تهديداً نشرته وأذاعته على نطاق واسع. وفي مايو 1955م أعلن الحزب الوطني الاتحادي على الملأ تغيير سياسته من الارتباط مع مصر الى الاستقلال التام، فنادى فريق من أعضاء البرلمان ممن ينتمون لحزب الأحرار بأن الجنوب يجب أن يرتبط مع مصر بنوع من الاتحاد<sup>(56)</sup>. وفي 8 أغسطس 1955م حدث تمرد الجيش في المديرية الاستوائية<sup>(57)</sup>، وقتل في هذا التمرد 36 من الجنود والضباط، و 336 شمالياً، و 75 جنوبياً،<sup>(58)</sup> وقتل الضابط بانقا عبد الحفيظ والبكباشي حسن محمود، وانتشر التمرد في جميع أرجاء المديرية<sup>(59)</sup>. اتهم الأزهري وحكومته الحكومة المصرية وصالح سالم بتشجيع الجنوبيين وتحريضهم عليهم، وإشعال نار التمرد أملاً في إسقاط الحكومة، وإحداث انهيار دستوري يؤدي

إلى إلغاء أو مراجعة اتفاقية الحكم الذاتي، وبالتالي تأجيل موعد الاستقلال وتعود قضية السودان مرة أخرى إلى المأزق التاريخي<sup>(60)</sup>.

## 2. الجنوب وحكومة الأزهرى الثانية

طالبت المعارضة بقيام حكومة قومية لحسم قضية تقرير المصير بإعلان الاستقلال في أقرب وقت، واشترطت الحكومة لقيامها أن تقف الأحزاب كلها أولاً على إعلان الاستقلال من داخل البرلمان الحالي، ثم تقوم الحكومة القومية لتحقيق هذه الغاية، وذلك لكي لا تقوم على غير اتفاق فيكون سبباً في تجدد الخلاف والشقاق<sup>(61)</sup>. كان طبيعياً أن تتجه المعارضة بعد ذلك إلى البرلمان، وقد فعلت ذلك في اليوم العاشر من ديسمبر فتقدمت باقتراح يلوم الحكومة وعدم ثقتها في سياساتها الاقتصادية وشؤون الأمن، وفي ذلك الاجتماع سقطت الحكومة بأغلبية صوتين للمعارضة، ثم سارت الإجراءات الدعائية المعروفة في مثل هذه الأحوال، فتقدم رئيس الحكومة باستقالة حكومته للحاكم العام ثم طلب الحاكم العام اختيار رئيس وزراء جديد، وترشح إسماعيل الأزهرى وميرغنى حمزة ففاز الأزهرى بأغلبية 49 صوتاً مقابل 45 صوتاً، وبقي الحزب الاتحادي في الحكم مرة ثانية<sup>(62)</sup>.

في 12 ديسمبر 1955م أعلن الحاكم عن رغبته في التقاعد ومغادرة السودان في أو قبل 1956م لأسباب شخصية ورأت بريطانيا أن لا تعين حاكماً جديداً واقترحت أن يتم الاتفاق على تعيين حاكم أجنبي محايد لضمان الجو الحر المناسب عند تقرير المصير، ولعبت القوى النامية من طلبة الجامعات والمعاهد والعمال والمزارعين دوراً تاريخياً أكدت بتظاهراتها الصاخبة وبياناتها الملتهبة واتصالاتها بكل الأحزاب وقوفها مع الاستقلال ودعوتها له فوراً، وكان لهذا الحراك السياسي الأثر الكبير في شأن تقرير مصير السودان<sup>(63)</sup>.

وأعربت مصر عن موافقتها إذا أقرَّ السودانيون الاستقلال التام أو أقرّوه بأي صيغة من الصيغ المميزة مع مصر، واستطاعت مصر أن توصل قرارها إلى كل زعماء الأحزاب السودانية والشعب<sup>(64)</sup>. وتناولت الصحف موقف مصر الجديد الذي رحب به قادة وزعماء الحكومة والمعارضة. وفي 19 ديسمبر 1955م أعلن البرلمان عن قيام الجمهورية السودانية، وتم استقلال السودان استقلالا تاماً دون معاهدة أو استفتاء أو تقرير مصير<sup>(65)</sup>.

أعلن في صباح الأحد الأول من يناير 1956م اليوم الرسمي لمولد جمهورية السودان<sup>(66)</sup> وتحقق الاستقلال، وأن البرلمان لم يستطع أن يحقق أكثر من ذلك، فكثرت الخلافات وتضاعدت المشاكل<sup>(67)</sup> ثم أخذت قيادة الحزب الوطني الاتحادي بالضغط على الحكومة لقيام حكومة قومية<sup>(68)</sup>، وقامت هذه الحكومة القومية لتكون سلماً للوزارة الائتلافية أو وزارة السيدين<sup>(69)</sup>. تكونت هذه الحكومة من شخصيات متنافرة، فحزب الشعب الديمقراطي كان يمثل طائفة الختمية، وأكمل تنظيمه الشيخ على عبد الرحمن الأمين، ولم يستطع أي من الحزبين في

الحكومة أن يهيئ نفسه لقبول الآخر والتعاون معه في مشاركة سياسية، أما الجبهة الاستقلالية فأخذت تراقب الموقف عن كثب كأي معارضة ترصد أخطاء الحكومة وتعدّها وتنتقد أسلوبها في الحكم، وتكشف أخطاء وممارسات حزبية سيئة تزاوّلها الحكومة، وفساداً بدأ في مجالات عديدة في أجهزة الدولة واستخدمت الجبهة الاستقلالية دوراً هاماً في نقد الحكومة، وعملت الجبهة الاستقلالية بالتعاون مع عناصر الختمية على إسقاط حكومة الأزهرى، ووقف الجنوبيون موقفاً قوياً بجانب الجبهة الاستقلالية وسبق أن طالبوا بإسقاط الحكومة.

وفي مطلع شهر يوليو 1956م تجمعت لدى جبهة المعارضة كل الأسباب التي ينبغي أن تؤدي إلى إسقاط الحكومة، وباتفاق بين الجبهة والختمية والجنوبيين تقدمت المعارضة باقتراح مفاده أن الحكومة لم تعد تحظى بثقة البرلمان، وبعد نقاش حاد وطويل تم إجراء التصويت وسقطت الحكومة وصوت إلى جانب المعارضة أكثر من ثلثي الأعضاء<sup>(70)</sup>.

### 3. الجنوب وحكومة عبدالله خليل الأولي:

دخلت أحزاب المعارضة الأمة والشعب الديمقراطي والجنوبيون في محادثات مكثفة لتشكيل الحكومة، ولما كان حزب الأمة صاحب أكثرية الأصوات بينهما في البرلمان، فقد عهد إليه اختيار رئيس الوزراء، فاختار عبدالله بك خليل، واتفقوا أن يمثل الجبهة الجنوبية ثلاثة وزراء كما تم الاتفاق على تقسيم الحقائب الوزارية على الأحزاب<sup>(71)</sup>.

هكذا أصبح عبدالله خليل رئيساً للحكومة الائتلافية فبدأ المستقبل مشجعاً والسودان مطمئناً على سيره في شتى المجالات، فالرئيس عبدالله خليل كان يتمتع بخبرة طويلة، فهو يرأس فريقاً من وزراء أكفاء شديدي المراس على درجة عالية من الذكاء وقوة الشخصية والقدرة على العمل، وجميعهم يتحلون بخبرة كبيرة في شؤون الإدارة، ومما زاد الخير بركة أن إنتاج محصول القطن طويل التيلة كان جيداً جداً، إلا أن تسويقه لم يكن بدرجة إنتاجه، وتركت هذه العوامل توتراً على تحالف الأحزاب، فبرزت تناقضات في السياسة الاقتصادية. وبالرغم من ذلك تماسكت الحكومة الائتلافية طيلة المدة المتبقية من الدورة البرلمانية<sup>(72)</sup>.

فيما يختص بمظهر الدولة وإكمال صورة استقلالها أطلق عليها اسم جمهورية السودان، وعاد السلام بصورة محسوسة في جنوب البلاد بعد حوادث التمرد المؤسفة، وأزيل تمثالاً غردون وكشنر، ثم طبعت عملة ورقية ومعديّة سودانية جديدة، ونفذت مشروع المناقل، وبدأت مشروع سكر الجنيد، ومئات الآبار الارتوازية والحفائر في مناطق العطش، وتمت كتابة قانون الحكم المحلي من جديد وإنشاء العديد من مجالس الحكومة المحلية، وضمت المدارس الأهلية التي قبل أصحابها ضمها للوزارة، وكتب قانون الانتخابات البرلمانية، وقسمت دوائر الانتخابات البرلمانية، ووضعت الحكومة قانون الجمعية التأسيسية التي ستكتب دستور البلاد الدائم، وقبلت المعونة الأمريكية غير المشروطة، واتخذت قرارات عملية في إسكان العرب



الرحل وغيرها من الانجازات<sup>(73)</sup>.

#### 4. الجنوب وحكومة عبدالله خليل الثانية مارس 1958م:

دخلت البلاد المعركة الانتخابية التي استغرقت شهراً وأجريت في كل الدوائر الانتخابية شمال ووسط وشرق وغرب وجنوب السودان. انعقد البرلمان الجديد في يوم 12 مارس وفي هذا الاجتماع نال عبدالله خليل 103 صوتاً بينما نال اسماعيل الأزهري 44 صوتاً، فبذلك أصبح عبدالله خليل رئيساً للوزراء للمرة الثانية وانفض البرلمان في اجازة بعد أن نُظِمَ لجانه ليعود للانعقاد بعد شهرين في 1 مايو 1958م<sup>(74)</sup>، وفي ذات الوقت قام الطلاب الجنوبيون، بعد أن زاد عددهم في جامعة الخرطوم، بتكوين معسكر طلابي، واصدروا صحيفة باسمهم وكان هذا المعسكر النواة الأولى للحزب السياسي الذي ظهر في سبتمبر 1970م باسم الجبهة الوطنية الأفريقية<sup>(75)</sup>.

بدأ الوضع السياسي في عام 1958م ينذر بالانهيار وزعزعة الحكم الديمقراطي الوليد، وظهر ذلك في جلسات البرلمان التي شهدت نقاشاً حاداً خاصة حول الجنوب، ففي جلسة الثلاثاء 1958/5/20م دار النقاش عن وضع الجيش وتنقلاته بالمديريات الجنوبية، وأن الجيش مازال يسير على نفس النهج الذي كان يتبعه منذ عام 1955م من حيث عدد القوات ومناطق التوزيع ونظام التغيير أو التنقلات بزيادة طفيفة في عددهم وطريقة نقلهم، وكان عدد القوات المستخدمة في الجنوب حوالي ألفي جندي إلا أن العبء الأكبر وقع على وحدات البيادة المحاربة التي تشكل ضعف هذا العدد تقريباً في كل الجيش السوداني، ويتضح من هذه الوحدات أن كل جندي يقضي عاماً في الجنوب والعام الآخر في الشمال، وهذه التحركات الدورية كانت تعوق نظام سير التدريب السنوي بضياغ وقت كبير في الترحال والاستعداد للترحال ثم ترحيل الفني جندي كل عام من وإلى الجنوب يكون خصماً على خزينة الدولة، ولقد أثرت هذه التنقلات المتكررة على الروح المعنوية للجنود والضباط مما انعكس سلباً على أداء الجيش بشكل عام، واستطاع جهاز الشرطة تشكيل قوات ثابتة بمنح امتيازات خاصة لأبناء الشمال الذين قبلوا الاستقرار في المديريات الجنوبية بصفة مستديمة، وذلك بتوفير سبل الراحة في المساكن وغيرها ومنحهم ترقية وعلاوات استثنائية فلماذا لا يسعى الجيش لتوفير أوضاع مشابهة للجنود<sup>(76)</sup>.

#### ب / الحكم العسكري الأول:

في 17 نوفمبر 1958م تسلم الجيش مقاليد الأمور في البلاد وأعلنت السلطة حل الحكومة والبرلمان والأحزاب وفرضت قانون الطوارئ ومنعت التجمعات<sup>(77)</sup>. ولكنه لم يلجأ للمصادرات ولم يعطل القانون ويخرب الخدمة المدنية<sup>(78)</sup>، بل انقلبت الديمقراطية لحزبية وكل حزب أخذ يعمل على جمع أنصاره ويجعلهم يقفون بما يعد له الحزب دون مراعاة لمصلحة البلاد<sup>(79)</sup>،

وأعلنت قيادة الجيش تشكيل مجلس أعلى من كبار العسكريين برئاسة الفريق أبراهيم عبود<sup>(80)</sup>، وفي 18 نوفمبر 1958م عقد الفريق أبراهيم عبود مؤتمراً صحفياً حذر فيه الصحفيين من وصف الحدث بأنه ثورة<sup>(81)</sup>، ثم حذر لاحقاً وزير الداخلية الصحفيين من نقد الحكومة وألغيت التنظيمات النقابية والمهنية<sup>(82)</sup>.

استطاع حكام نوفمبر أن يحققوا نوعاً من النجاح في إقامة كثير من المشاريع، إلا أن حركة العصيان والغليان تصاعدت إلى درجة كبيرة، وقرر حكام نوفمبر أن يواجهوا عقبة الجنوب بالحديد والنار، ولم يخطر على بالهم موضوع المفاوضات أو بحث المظالم التي يشكوها أهل الجنوب مما جعل العصيان يستمر بقيادة وليم دينق رئيس حزب سانو<sup>(83)</sup>، وذلك لأن الجنوبيين شعروا بغبن شديد بسبب حرمانهم من التمثيل في قيادة البلاد العليا<sup>(84)</sup>.

ازداد وُضع البلاد سوءاً مما أدى لقيام الجبهة الوطنية التي تألفت من الأحزاب السياسية وشملت الساسة الجنوبيين<sup>(85)</sup>، إلا أن الحكم العسكري ضيَّق الحريات في أوساط الشعب وفي دور الحكومة، واتخذ سياسة مشددة في الجنوب وتوقف الإنتاج وتخلَّى الجيش عن تأييده للحكومة<sup>(86)</sup>.

تمثل الفشل الأكبر للحكم العسكري في معالجته لقضية الجنوب في استخدام القوة في حسم النزاع مع التعطيم الاعلامي عما يحدث في جنوب السودان، فاستفحلت المشكلة وتدخلت الدول الأجنبية، ولجأ عدد كبير من الجنوبيين إلى دول الجوار، وأضطر النظام إلى تكوين لجنة من شماليين وجنوبيين للبحث في أسباب المشكلة، وتبع ذلك نوع من الانفراج لمناقشة المشكلة عبر ندوات مفتوحة والاستشارة بأراء المهتمين وأهل الاختصاص<sup>(87)</sup>.

صارت الأزمة في جنوب السودان أشدَّ خطورة مما كانت عليه قبل 1963م، وكانت سياسة الحكم تجاه الجنوب قائمة على كبت وقهر المعارضة دون اعتبار لطبيعة الأحداث الخاصة في الجنوب، إضافة إلى أن تعطيل الأحزاب السياسية والغاءها والقضاء على النظم البرلمانية أدى لحرمان الجنوبيين المستنيرين من المنابر التي يستطيعون عبرها التعبير عما لاقوه من العنت والمشقة، كما أن إبعاد الإرساليات الأجنبية في عام 1963م بدعوى أنها تشجّع معارضة الجنوبيين للحكومة ثم هجر كثير من الجنوبيين المستنيرين الوطن الى الأقطار الأفريقية المجاورة أدى لزيادة أعدادهم في أوغندا والكنغو وأثيوبيا وأفريقيا الوسطى وأسسوا تنظيمات سياسية مستقلة، وحصلوا على دعم مادي من الإرساليات التبشيرية وغيرهم ممن تعاطف مع قضيتهم، وأخذ تنظيم اللاجئيين السياسيين يدعو لفصل المديرية الجنوبية عن الشمال وتأسيس دولة مستقلة في الجنوب<sup>(88)</sup>.

في العام 1963م ولد التنظيم العسكري للأنانيا على فكرة المعارضة والعنف المسلح، وهو جمت نقاط الجيش والبوليس باستمرار في 1964م، ولم يستتب الأمن في المدن الرئيسة،

وبلغت مشكلة الجنوب في عام 1964م بعداً خطيراً يهدد الوحدة، واستمرت النقابات واتحادات الطلاب في مناهضة النظام ولم تكن هناك صلة بينهم ورجال الجيش، ووصفت السياسية الخارجية للحكم بالسلبية ولم تُحظَ بالتأييد رغم المنجزات الاقتصادية التي تحققت خلال الأعوام الأولى، إلا أن انتشار البطالة وارتفاع الأسعار جعل السياسة الاقتصادية بغیضة في نظر الشعب<sup>(89)</sup>.

### ج/ ثورة أكتوبر 1964م:

تفاقم المد الثوري في العام 1964م لنظام الفريق عبود في الشارع السوداني، ودخلت كل القوى السودانية الحزبية والنقابية المختلفة في جبهة معارضة موحدة، ومما زاد الوضع سوءاً تصاعد أزمة جنوب السودان التي انتهج فيها النظام حسم المشكلة عسكرياً، مما أدى إلى نزوح السياسيين الجنوبيين وعشرات الآلاف من اللاجئين، وتحولت مشكلة الجنوب إلى أزمة قومية شاملة. ولما جاء منتصف عام 1964م أحس المواطنون في سائر أرجاء القطر بالمعارضة السياسية والعسكرية الجنوبية لذلك الحكم، ولقد خلق القهر العسكري معارضة ومقاومة دفعت القادة السياسيين الشماليين للمجاهرة برفضهم للقمع الذي قام به الجيش في الجنوب، ولمعالجة الأمر قامت الحكومة بتكوين لجنة قومية لشؤون الجنوب برئاسة السيد أحمد محمد يسر حشدت فيها من الشخصيات المقبولة شعبياً، وكلفت مكتب النائب العام بوضع قانون جديد ييسر الحماية القانونية لأي مواطن يرسل رأيه كتاباً، وبحكم هذا القانون أصبح الآراء سرية ولن يضار مواطن من أي رأي يدلي به لحل مشكلة الجنوب مهما كان مضمون ذلك الرأي<sup>(90)</sup>.

سارت الحكومة خطوة أخرى وسمحت بإقامة الندوات والمحاضرات التي تناقش مشكلة الجنوب، وصار وزراؤها وكبار رجال دولتها يحضرون هذه الندوات، فكانت أولى وأقوى هذه الندوات على الإطلاق الندوة التي أقامتها شعبة الدراسات الاجتماعية بجامعة الخرطوم مساء الخميس 1964/9/10م تحدث فيها الدكتور حسن الترابي والأساتذة أحمد عبدالحليم وعثمان خالد مضوي المحامي، وخوجلي عبد الحليم وأمبروز ريني المحامي ممثلاً لكتلة الجنوب، وتمت دعوة حسن الترابي بصفته خبيراً في القوانين الدستورية، وحضر الندوة السيد مأمون بحيري وزير المالية والاقتصاد والمقبول الأمين الحاج واللواء محمد نصر عثمان وزير الاستعلامات وجيرفت ياك، وعدد من كبار رجال وزارة الداخلية والسيد أحمد محمد يسر رئيس اللجنة القومية للجنوب، وكان أبرز المتحدثين الدكتور حسن عبدالله الترابي الذي أكد أن قضية الجنوب قضية دستورية في المقام الأول، وقال إن هناك اعتداء على حرية الآخرين في الجنوب والشمال وأن حل قضية الجنوب والشمال تبدأ بإزالة الحكم العسكري<sup>(91)</sup>.

أقيمت ندوة في جامعة القاهرة، وشهدتها من جانب لجنة الجنوب الوطنية مساعدا السكرتير الطيب عبدالله والنذير حمد، وانتقد أحمد بقادي بصحيفة الرأي العام المتحدثين في الندوة، قائلاً



بأنهم لم يقوموا بدراسة المشكلة من جوانبها التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فما كان من جمعية الفلسفة إلا أن دعت بقادي في الندوة الثالثة في يوم 10 أكتوبر ليتحدث عن التقييم العلمي لمشكلة الجنوب<sup>(92)</sup>.

لعب الطلاب دوراً كبيراً ومهماً فأقاموا ندوات متعددة تبادلوا فيها كل شيء، وحددوا يوماً لمناقشة قضية الجنوب والقمع الذي اتبعته الحكومة بعيداً عن النظر إلى أساس المشكلة، فهي مشكلة تحل بالحوار وليس بالبطش والإرهاب، وكان النقد للحكومة شديداً فأصدرت قراراً بمنع تلك الندوات، ورُفِضَ القرار ورأت اللجنة التنفيذية أنها لا تعترف أساساً بالسلطة التنفيذية الحاكمة<sup>(93)</sup>.

كان الطلاب يرددون أناشيد الثورة؛ وأصر الاتحاد على إقامة الندوة، وأبلغت سلطات الشرطة المتحدثين بمنع قيامها، ودخلت الشرطة إلى حرم الجامعة، لكن اللجنة التنفيذية وافقت بعد نقاش طويل على فض الندوة، وتقدم الطلاب بمذكرة شديدة اللهجة للحكومة اعتقلت على إثرها اللجنة التنفيذية، وتكونت لجنة جديدة وأصر الاتحاد على إقامة الندوة<sup>(94)</sup>.

وتجمّع الطلاب في ”البركس“ وبدأوا بجمع الطوب والحجارة والعصي والسيخ لمواجهة الشرطة والصمود حتى النهاية، وعند الثامنة والنصف بدأت الندوة وتحدث مديرها بأنهم يقيمون هذه الندوة لأنهم يعتبرون مشكلة الجنوب مشكلة قومية ولا بُدَّ أن يشارك الجميع في حلها سلمياً<sup>(95)</sup>.

أبدى الطلاب بسالة نادرة وأطلق عليهم الرصاص وتعرضوا للضرب العنيف، وكان أحمد القرشي شهيداً للقضية والثورة<sup>(96)</sup>، تقدم الفريق ابراهيم عبود باستقالته وانتقلت سلطاته إلى مجلس الوزراء الانتقالي برئاسة سر الختم الخليفة، وبالمهام التي أرادها الشعب وقررها الميثاق الوطني، إضافة إلى التكليف الجوهري والأساسي للحكومة الانتقالية بإقامة جمعية تأسيسية يقع عليها عبء وضع الدستور من خلال إجراء انتخابات حرة عامة تحت إشراف لجنة انتخابات مستقلة، وفي إطار حل مشكلة الجنوب سعت الحكومة الانتقالية لعقد مؤتمر المائدة المستديرة لوضع حداً للتمرد، وصيانة لوحدة السودان، وتحقيقاً لذلك وجه رئيس الوزراء في نوفمبر 1964م خطاباً للشعب السوداني أكد فيه جدية حكومته على منح مشكلة الجنوب اهتمامه العاجل بغية إيجاد الحلول اللازمة لها، موضحاً أن القوة ليست هي الطريق لبلوغ تلك الغايات. حيث قال: ”أن الحكومة مصممة على أن تعترف بكل شجاعة ووعي عميق بفشل السياسة السابقة، وأن تعترف أيضاً بالفوارق الجنسية الثقافية بين الشمال والجنوب التي تستبعد فيها العوامل الجغرافية والتاريخية، وعلى أساس اعترافنا بمثل هذه العناصر في المشكلة تنوي الحكومة اتخاذ سياسة تهدف إلى إعادة الثقة في الجنوب أخذاً بعين الاعتبار آراء المثقفين من أبناء الجنوب حتى يصبح للشمال والجنوب هدفاً مشتركاً، يقوم على أسس معقولة واعتبارات

علمية بدلاً من الأسس العاطفية الخيالية، لذلك يجب تهيئة الجو للمفاوضات<sup>(97)</sup>.  
لذلك اتحدت الحكومة خطوات تستهدف وحدة السودان وإنهاء الفرقة فأصدرت قرارات بإطلاق سراح المسجونين السياسيين الجنوبيين، والاعتراف بعطلة يوم الأحد، والبدء في المفاوضات مع ممثل أحزاب الجنوب، ورغم التيار الوطني السليم إلا أن آثار حكم المجلس الأعلى السابق مازالت باقية، فاتحاد السودان الوطني الأفريقي أو حزب سانو الجنوبي أرسل خطاباً مفتوحاً إلى رئيس الوزراء مفاده أن آلاف المواطنين الجنوبيين لجأوا إلى أوغندا والكنغو وأثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكينيا وتنزانيا وهؤلاء فيهم الزعماء السياسيين والمهنيين والفنيين وزعماء القبائل والطلاب الذين خرجوا بعد أحداث 1955م وأثناء الحكومة الوطنية الأولى، ومعظمهم اضطر إلى مغادرة البلاد إبان الحكم العسكري 1958م، وتحت ظل تلك الظروف طبقت الحكومة سياسة أشبه بسياسة الدول الاستعمارية في مستعمراتها، مما جعل المستقبل مظلماً في هذا البلد،<sup>(98)</sup> لذلك انتدبت الحكومة السيد داوود عبد اللطيف لمقابلة الساسة الجنوبيين والمغتربين في كينيا وأوغندا، فاتصل بهم ووجد قبولاً من وليم دينق<sup>(99)</sup>، وتم الاتفاق على عقد مؤتمر بجوبا لإجراء المفاوضات وأن تقوم الحكومة بتعيين سكرتارية عامة للتجهيز لقيام المؤتمر وتصريف أعماله بالتنسيق مع ممثلي الأحزاب السياسية في الشمال والجنوب، ونسبة لاضطراب الأحوال الأمنية في الجنوب فقد صُرفَ النظر عن جوبا وتقرر عقده في الخرطوم<sup>(100)</sup>.

## د/ الديمقراطية الثانية:

### 1. الجنوب ومؤتمر المائدة المستديرة 1965م:

عُقدَ هذا المؤتمر في السادس عشر من مارس 1965م وخاطبه قادة الأحزاب السياسية وأدلو برأيهم ومقترحاتهم لحل المشكلة، وتحدث الزعيم اسماعيل الأزهري، كرئيس للحزب الوطني الاتحادي قائلاً: "إن أسوأ ما ابتلي به السودان في هذا القرن السياسة الاستعمارية البريطانية والتي هدفت لفصل الجنوب عن الشمال، فسنت التشريعات التي وضعت العوائق بين شقي القطر /قانون منع الهجرة. 2/ تعطيل التطور الاقتصادي والعمراني في جنوب السودان حتى تتسع هوة الخلاف. 3/ أورثت الأحقاد بنشر الدعاية السامة. 4/ بثت بذور الفتنة والوقية بين الأخوين. 5/ بل سارت قدماً ووضعت المخططات لتنفيذ خطة الفصل<sup>(101)</sup> رفض زعماء أحزاب الجنوب إجراء الانتخابات في مارس 1965م لأن عشرات الآلاف يعيشون لاجئين، وعشرات الآلاف هربوا من الظلم إلى الغابات وصعب الاتصال بهم، خاصة وأن الانتخابات تمثيل صادق للشعب، وأن موسم الأمطار يبدأ في مارس ويستمر ثمانية أشهر يصعب فيها التنقل والاتصال، ولا يمكن خلالها إجراء الانتخابات، ولهذا طلب زعماء الجنوب تأجيل الموعد إلى الفترة

بين نوفمبر 1965م ومارس 1966م، إلا أن حزب الأمة والحزب الوطني الاتحادي قدما طلباً بضرورة إجراء الانتخابات في مارس 1965م، أما الجبهة الوطنية للهيئات التي تشكلت أساساً من القوى الوطنية والديمقراطية ترى إمكانية تأجيل الانتخابات من أجل المحافظة على وحدة الشعب السوداني الذي يعيش منه ثلاثة ملايين مواطن في الجنوب<sup>(102)</sup>، وعقد المؤتمر برئاسة مدير جامعة الخرطوم النذير دفع الله، وثمانية عشر ممثلاً عن الأحزاب السياسية الشمالية، وأربعة وعشرون من الساسة الجنوبيين بحضور مراقبين من غانا وكينيا وأوغندا ونيجريا والجزائر، وكان المؤتمر أول محاولة جادة للبحث عن السلام<sup>(103)</sup>.

## 2. الجنوب وحكومة محمد أحمد المحجوب الأولى:

أجريت الانتخابات وتشكلت الحكومة الائتلافية برئاسة محمد أحمد المحجوب مع الحزب الاتحادي، وهدف المحجوب إنهاء التمرد في الجنوب باستخدام الوسائل السلمية مع الجنوبيين، وحصر المتمردين في الأدغال<sup>(104)</sup>. لكن زاد الأمر تعقيداً جراء الحملة العسكرية على الجنوب، حيث اتهمت الحكومة بتحطيم الكنائس والمدارس وإهلاك الماشية وحرق الغلال، ونتيجة لهذه السياسة زاد تأييد الأنانيا بين الجنوبيين<sup>(105)</sup> وكثرت اعتداءاتهم حتى اعتبروا أنفسهم دولة داخل دولة، فأقاموا المحاكم الخاصة بهم وفرضوا الضرائب على المواطنين واعتبروا كل من يتعاون مع الشمال خائناً، وبعد أن نجح الجيش في تحجيم التمرد، عاد للسلطين نفوذهم فعادوا يمارسون سلطاتهم تحت إشراف السلطة وحمايتها. وصاحب العمل العسكري نشاط سياسي فتكونت لجان خاصة لتطوير الجنوب اقتصادياً، ورُبطت الطرق والقناطر وأقيمت المراكز الصحية، كما سافر رئيس الوزراء إلى أديس أبابا ونairobi وكمبالا وغيرها لشرح الموقف ومطالبتهم بالمساهمة في الاستقرار بوقف مساعدات المتمردين، وأن الكنائس مهدت للاستعمار في إفريقيا، وأن معظم المتمردين كاثوليك، فقد أوفد جمال محمد أحمد وكيل وزارة الخارجية آنذاك لينضم إلى السفير سر الختم الخليفة في روما ليقابلا البابا ليساعد على الحد من التمرد لاستقرار الوضع في الجنوب، ونتيجة لهذا عاد كثير من اللاجئين الجنوبيين وتم تكوين لجان لاستيطانهم، وقام رئيس الوزراء وبعض الوزراء بزيارة للأقاليم الجنوبية للوقوف على احتياجات الجيش وإعطاء السلطين وزعماء القبائل الأسلحة التي طلبوها لحماية أنفسهم وقبائلهم<sup>(106)</sup>. وبما أن مؤتمر المائدة المستديرة اهتم بقيام نظام حكم إقليمي للجنوب ليحقق الحكم الذاتي للمديريات الجنوبية، مع احتفاظ الحكومة بالشؤون الخارجية والدفاع والتجارة الخارجية وأن يكون الإقليم الجنوبي موحداً<sup>(107)</sup>، لذا بدأ النزاع بإصرار الأزهري على تولي العلاقات الخارجية بصفته رئيساً للدولة، ورفض رئيس الوزراء أن يُسلم بذلك، وحين تم التصويت في البرلمان فقدت الحكومة الثقة في يوليو 1966م فاضطر المحجوب إلى الاستقالة من الوزارة<sup>(108)</sup>.



### 3. الجنوب وحكومة الصادق المهدي يوليو -1966مايو 1967م:

تألفت حكومة الصادق من جناحه في حزب الأمة والحزب الاتحادي ووزراء جنوبيين، وكان من إنجازاتها رغم قصر مدتها اتفاقها مع رئيس الحزب الوطني الاتحادي المؤتلف مع حزبه على قومية مسألة الجنوب ومعالجتها بعيداً عن المؤثرات، وأنهت التدهور المالي ووضعت الخطوط العريضة لميزانية الدولة في مجلس الوزراء مرة أخرى، وكتبت سياسة لمستقبل الجنوب وسودنة مصارف السودان والتجارة الخارجية، وقرر قيام مجلس إعلام قومي<sup>(109)</sup>، ودعا رئيس الوزراء الأحزاب السودانية والاتحادات الإقليمية لمؤتمر شامل لبحث التوصيات وإدخال التعديلات عليها وتمت إحالتها للجنة الدستور القومية فأدخلت على مشروع دستور السودان الدائم الذي كان قيد البحث وينص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للقوانين، ودخلت الحكومة في نقاش مع الجنوبيين واتفقوا على ما يصون حقوقهم في ظل التشريع الإسلامي، وقبل إجازة الدستور وقع انقلاب 1969م<sup>(110)</sup>. وفي أكتوبر 1966م زار الصادق المهدي جوبا للوقوف على الأحوال هناك وخاطب المواطنين في الجنوب بسياسة الحكومة، وضرورة الحل السياسي والوحدة السودانية، وخاطب الجنوبيين في نادي جوبا بهذه المعاني، واتجه للمشاركة في مؤتمر القمة الأفريقي في أديس أبابا في 3-4 نوفمبر 1966م، وعاد إلى ملكال ليكمل جولته وشارك في مؤتمر السلاطين، وخاطب الجنوبيين في واو متحدثاً عن سياسة الحكومة في قضية الجنوب وأهمية تصحيح السياسة السابقة والموقف من الوحدة واحتفى الجنوبيون بزيارته كثيراً<sup>(111)</sup>.

### 4. الجنوب وحكومة محمد أحمد المحجوب الثانية

في 15 مايو 1967م قامت الجمعية التأسيسية بسحب الثقة من حكومة الصادق المهدي، وأعيد انتخاب محمد أحمد المحجوب للمرة الثانية، وشهدت حكومته هزيمة يونيو 1967م، واتفق العرب أن تكون الخرطوم مكاناً لعقد مؤتمر القمة لبحث كيفية تجاوز الهزيمة فاستطاع المحجوب بخبراته الواسعة أن يركز جهود حكومته لتحقيق ذلك الغرض عبر حركة دبلوماسية واسعة تكلفت بالنجاح في أواخر 1967م، وكان حضور الرئيس جمال عبدالناصر والملك فيصل إلى الخرطوم حدثاً كبيراً بعد قطيعة استمرت طويلاً، وأصدر المؤتمر قرارات هامة لتجاوز الهزيمة، وإعادة بناء القوات المسلحة لدول المواجهة، واستغل المحجوب فرصة وجود الزعيمين جمال عبدالناصر والملك فيصل للصالح بينهما وبحث خطة سلام في اليمن، وهي المشكلة التي تسببت في توتر العلاقة بين مصر والسعودية، وشهد منزل المحجوب الاتفاق بين الزعيمين لإنهاء المسألة اليمنية وانسحاب القوات المصرية من اليمن<sup>(112)</sup>.

### 5. الجنوب وحكومة محمد أحمد المحجوب الثالثة:

أنشأ محمد أحمد المحجوب حكومة ائتلافية كان وزراؤها من حزب الأمة الموالي للإمام

الهادي المهدي ومن الحزب الاتحادي ووزراء من جنوب السودان<sup>(113)</sup> وشهدت هذه الفترة صراعات بين الحزبين المؤتلفين انتهت باستيلاء الجيش على السلطة<sup>(114)</sup>.

## هـ / الحكم العسكري الثاني:

### 1. انقلاب جعفر محمد نميري مايو 1969م:

في فجر 25 مايو 1969م استولى الجيش برئاسة العقيد جعفر محمد نميري على الحكم<sup>(115)</sup> وبدأت حملة اعتقالات شملت قيادات الأحزاب السياسية، واستطاع الجيش السيطرة على البلاد<sup>(116)</sup> وبهذا الانقلاب دخلت قضية الجنوب مرحلة جديدة وذلك بإعلان القرار التاريخي في 9 يونيو 1969م بخلق حكم ذاتي إقليمي للجنوب في إطار السودان الموحد، ومثل هذا الإعلان خطوة جريئة لحل المشكلة، وأصدر اللواء جعفر نميري بياناً شاملاً شرح فيه الجذور الحقيقية للمشكلة، ونص البيان على القرارات التي اتخذت من أجل الاستعداد للوقت الذي يستطيع فيه الجنوب ممارسة الحكم الإقليمي، وتمثلت في:

1. مد فترة العفو العام.
2. وضع برنامج اقتصادي اجتماعي ثقافي للجنوب.
3. تعيين وزير لشؤون الجنوب.
4. تدريب كادر متمرس لتولي المسؤولية.
5. المساواة في الأجور بين أبناء الوطن الواحد.
6. تكوين لجنة خاصة للتخطيط الاقتصادي في الجنوب.
7. إعداد ميزانية خاصة بالجنوب تستهدف رفع مستواه ليقف على قدميه.<sup>(117)</sup>

### وترتبت على هذه القرارات نتائج سريعة تمثلت في:

1. عودة آلاف الجنوبيين اللاجئين.
2. تسليم أعداد كبيرة من المتمردين لأسلحتهم وانضمامهم لإخوانهم في قرى السلام.
3. تفهمت القوات المسلحة وقوات الأمن العاملة في الجنوب دورها في المحافظة على الأمن وحماية ووحدة تراب الوطن.
4. شارك الجنوبيون قوات الأمن مطاردة فلول المتمردين.
5. أدان المثقفون الجنوبيون بصورة علنية وأبدى أغلبهم الرغبة في العمل بالجنوب.
6. نشطت المنظمات الديمقراطية واتحادات العمل في الجنوب واستقطبت عدداً من الجنوبيين في العمل فيها.
7. اختيار أصلب العناصر وأكثرها كفاءةً من الشماليين والجنوبيين للعمل في هذه المرحلة بالجنوب.

8. تمت السيطرة على الأمن في معظم مناطق الجنوب، وأعيد إصلاح الطرق والجسور وفتحت المدارس ونشطت الخدمات الصحية والاجتماعية وأعيد استثمار المشروعات الزراعية بصورة واسعة<sup>(118)</sup>.

## 2. موقف المتمرد ين من سياسة ثورة مايو تجاه الجنوب:

رغم السياسة الجديدة للجنوب واستقبال دعاة الاستقرار والهدوء لقرارات مجلس الثورة الخاص بجنوب السودان بالسرور والابتهاج، إلا أنَّ قادة التمرد أظهروا امتعاضهم، كما لم تكف البلدان الخارجية وخاصة الأوروبية من دعمها للمتمردين بأسلحة جديدة ومتطورة إضافة إلى المساعدات التي تقدمها المنظمات والكنيسة لهم، وقبل أن يمضي شهر ونصف على قيام ثورة مايو حتى تمكن الجنرال تانينج قائد قوات الأنانيا من الانقلاب على حكومة النيل والإطاحة بها وبرئيسها وغير اسمها إلى حكومة إندي، وعزا تانينج ذلك إلى أنَّ القادة الذين تبنا قضية الجنوب في 1965م لم ينفذوا ما تعاهدوا عليه من خطط ومواريث بل كانوا سبباً في تفاقم العدوات القبلية في الجنوب مهملين حقوق الجنوبيين ومستقبل الجنوب الداخلي والخارجي، وتشكل مجلس ثورة جديد بزعامة تانينج وينوب عنه البريجادير على رئاسة وعضوية أقري جادين للشؤون الخارجية ولويا كاسرور للشؤون المالية وكان هذا هو الحل الذي وجدوا فيه مواصلة رسالتهم أمام ثورة السودان وحلها العملي لمشكلة الجنوب، فطلبت إجراء استفتاء في مديريات الجنوب الثلاث، ولم تمض فترة قصيرة على حكومة الانقلاب إلا أنَّ انقلاباً آخر وقع بقيادة اللواء جوزيف لاقو اعتقل على أثره تانينج ومساعدته، وأعلن نفسه قائداً لقوات الأنانيا، وشرعت هذه الحكومة في تنظيم جيش جديد يتكون من سلاحين، الأول عرف باسم قوات الغوريلا (العصابات)، والثاني هو الجيش الوطني. وسارت مخططات هذه الحكومة جنباً إلى جنب مع المخططات الاستعمارية الأخرى لتعرق ثورة السودان في إنجاز مشروعاتها الإصلاحية التي أعلنت عنها في الجنوب<sup>(119)</sup>.

كان هدف أبناء الجنوب الحكم الذاتي الإقليمي في إطار الوطن السوداني الموحد، وكان هذا الهدف أحد الركائز الهامة التي استند إليها الاستعمار وهو يعمق العداء والتباعد بين أبناء الجنوب والشمال، ولما هدمت ثورة 25 مايو هذه الركيزة جددت الدوائر الاستعمارية أسلوبها في تقطيع أوصال السودان الواحد، وذلك بتنشيط عملائها لتوحيد القيادات السياسية المتمردة وفلول المتمردين وأوفدت بعض المستشارين والخبراء من المرتزقة لوضع تكتيك للعمل في الجنوب ومحاولة ضمهم لجانب حركة الانفصال بالقوة ثم عرقلة مسيرة التنمية عن طريق التخريب، ثم محاولة التوفيق الفعلي بين القيادات السياسية للانفصاليين وقيادة الأنانيا، وقام على تنفيذ هذا المخطط الألماني رودلف شتاينر<sup>(120)</sup>.



### 3. مؤتمر جوبا 1971م:

كان قرار الحكم الذاتي الاقليمي في إطار سودان موحد قراراً سياسياً واقعياً، وعلى هذا جاء التفكير في عقد مؤتمر للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجنوب في الفترة من 3-8 يناير 1971م وأصدر كثيراً من التوصيات في مجال إدارة الخدمات بالجنوب، وأوصى بتحويل مكتب وزارة شؤون الجنوب إلى وزارة تنفيذية مهمتها تخطيط وتنفيذ الخدمات بالجنوب، وأوصى المؤتمر بإصلاحات كثيرة في مجال الخدمات، كما أوصى المؤتمر أيضاً أن يعمل الجنوبيون على إنهاء التمرد في مجال المنظمات الديمقراطية<sup>(121)</sup>.

### 4. اتفاقية السلام 1972م:

وُقِّعَتْ في أديس أبابا مع حركة أنانيا الأولى ومنحت الاتفاقية الحكم الذاتي لإقليم الجنوب وأوقفت حرباً أهلية دامت 17 عاماً<sup>(122)</sup>، جاءت بما اتفق عليه في لجنة الاثني عشر، وحسم الخلاف حول عدد الأقاليم لصالح اقليم واحد<sup>(123)</sup>، ومرد ذلك الخلاف عدم الثقة بين الأطراف والتي كان لها ما يبررها،<sup>(124)</sup> وهدأت الأحوال في الجنوب وعادت الحياة إلى طبيعتها، إلا أن الاتفاقية وما صاحبها من تفاهم خرقها النظام المايوي بالتدخل في شؤون الاقليم الجنوبي وحرمانه من الصلاحيات المقررة له، وإهماله المسألة الاقتصادية والتنمية الجنوبية، وتقسيم الجنوب الى ثلاثة أقاليم إدارية، وإقامة مصفاة البترول في كوستي بدلاً من بانتيو، وأهم خرق قام به الجنوبيون هو مقاومتهم لدمج القوات المسلحة والذي سبب تمرداً وتشريداً لشرائح من القوات المسلحة دخلت الغابة بضباطها، مما أدى لتجديد التمرد الذي وجد الدعم بسبب أخطاء النظام الداخلية والخارجية، وزاد حركة التمرد إعلان النظام لقوانين سبتمبر التي أطلق عليها اسلامية فعدّها الجنوبيون خرقاً لضمّانات وُضِعَتْ في الدستور فاعتبروها أمراً يجعلهم مواطنين من الدرجة الدنيا، وعارضها حتى القادة المتعاونون مع النظام المايوي أمثال ابل ألير وجوزيف لا فوجيمس طمبرة، وعارضتها مجالس الشعب الاقليمية الجنوبية المنخرطة مع النظام ووقف قادة الكنائس السودانية ضد هذه القوانين<sup>(125)</sup>.

### 5. عودة التمرد والحركة الشعبية لتحرير السودان 1983م:

هي حركة سياسية وعسكرية متمردة أسسها العقيد جون قرنق هدفها إقامة دولة مستقلة لجنوب السودان والسيطرة على النظام الحاكم في السودان لإقامة تنمية ديمقراطية تشمل أهل الجنوب في إطار قومية شاملة، ووجدت الحركة قبولاً كبيراً عند معظم قادة أفريقيا، ومن أهدافها تحرير السودان وليس الجنوب فقط من التخلف الطائفي والتفوق الديني والقبلية السياسية، وتأسيس السودان الجديد وإقامته على العلمانية والديمقراطية والوحدة الاشتراكية<sup>(126)</sup>. تمت دعوة السودانيين كافة إلى الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان من الشماليين

والجنوبيين<sup>(127)</sup>، ويعود هذا إلى احتضان اثيوبيا لحركة التمرد التي عرفت بالحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك على حساب الحركات الانفصالية المنافسة وعلى رأسها حركة انانيا 2 حيث كانت اثيوبيا تواجه بدورها حركات انفصالية في التيغراي وأرتيريا، ولم يكن في مصلحتها أن تدعم حركة انفصالية في دولة مجاورة، لهذا تبنت أثيوبيا شعارات وحدوية على أن تقوم بتصفية الحركات الانفصالية المنافسة، ونتيجة لذلك تبنت الحركة الشعبية برنامجاً يساري التوجه بقيادة العقيد جون قرنق الذي اختارته اثيوبيا زعيماً للحركة الشعبية التي حققت انتصارات على خصومها، ومكنها التمويل الليبي السخي من تسليح نفسها، وتمويل عملياتها العسكرية والسياسية ولقد قامت اسرائيل بدعم الحركة الانفصالية في الستينات، إلا أن الدعم الليبي السخي للحركة السخي والعاجل مكنها من الانتصارات على الجيش السوداني، وانحاز عدد من ضباط الجيش وجنوده الجنوبيين بأعداد متزايدة إلى حركة التمرد، وفي أحيان كثيرة<sup>(128)</sup> لم تكن حركة التمرد تحتاج إلى مهاجمة المواقع الحكومية للاستيلاء عليها، بل كان الضباط الجنوبيون في الحاميات الحكومية يتمردون ويقومون باعتقال وقتل زملائهم الشماليين وإعلان الانضمام إلى حركة التمرد<sup>(129)</sup>.

## 6. سقوط حكومة جعفر نميري:

بعد سقوط نظام مايو استولى على السلطة مجلس عسكري انتقالي برئاسة الفريق عبدالرحمن سوار الذهب في يوم 1985/4/6 على أن تنتهي مهمته بقيام الجمعية التأسيسية وإنجاز الكثير من المهام العاجلة كالمحافظة على الأمن وتهيئة البلاد لممارسة العملية الديمقراطية، ولكن لم تتمكن الحكومة الانتقالية من صياغة سياسات وبرامج ملزمة حيال القضايا التي وجدت إجماعاً وطنياً مثل الحرب والسلام والاقتصاد حتى صدر قانون الانتخابات<sup>(130)</sup> وكانت الحركة الشعبية في أواخر عهد نميري وخلال فترة الحكم الانتقالي ترفض التفاوض مع الحكومة<sup>(131)</sup>.

## الخاتمة:

من خلال تناول الدراسة لتاريخ مشكلة جنوب السودان ظهر أن الإسلام وصل إلى هناك عقب قيام مملكة الفونج وأن تجارة الرقيق كانت تغذي الدولة المركزية في مصر وشهد العام 1860م توسعاً كبيراً في تجارة الرق في جنوب السودان.

في عام 1920م عقد مديرو الجنوب اجتماعاً قرروا فيه أن الإسلام يجب ألا يحظى بالتشجيع ولا تتخذ إجراءات لمنع انتشاره ومارس حكام الجنوب الاضطهاد والتنكيل بالتجار الشماليين للتخلص منهم بل حرموهم من كل شيء ولم يبق منهم إلا عدد قليل في راجا وتم نقل جميع الشماليين وحرمانهم من الرخص التجارية في الجنوب، وإلغاء تدريس اللغة العربية ومنع الجنوبيين من أداء الشعائر الدينية، وإنشاء الكنائس، وتحريم لبس الأزياء العربية، العمامة،

والتوب، والتسمي بالأسماء العربية.

بنت بريطانيا سياستها في جنوب السودان على تقليل الوجود الشمالي في الجنوب تحت ذريعة أن هذا الوجود يمكن أن يؤدي لاضطرابات، خاصة وأن الإرساليات قامت بربط تجارة الرقيق بالعرب والمسلمين، ونجحت في ذلك نجاحاً كبيراً إلا أن بريطانيا ألغت القوانين التي وضعتها بشأن الجنوب ولتصحيح ذلك عقدت مؤتمر جوبا الذي رفض مبدأ انفصال الجنوب واعترف بمبدأ الوحدة.

بعد اتفاقية الحكم الذاتي في 1953م والبلاد تحتفل بجلاء الجنود الأجانب عن السودان تمردت الحامية الاستوائية في 1955م ضد الحكومة وأبناء الشمال، كما أن الحكومات الوطنية المدنية والعسكرية لم تتخذ التدابير والسياسات اللازمة لوأد الفتنة بل تعمقت روح الانفصال والتمرد الذي أدى لاحقاً لانقسام القطر.

### النتائج:

1. مثلت تجارة الرقيق انتهاكاً واضحاً لحرية حقوق الإنسان.
2. وقف التنوع العرقي والديني والثقافي بين الشمال والجنوب دون تعايش القوميات بين الشمال والجنوب وغذى روح التمرد والانفصال.
3. خلق الضعف الاقتصادي والاجتماعي فجوة بين الشمال والجنوب.
4. أول عنف بين الجنوب والشمال كان في 1955م.
5. فشل الحكومات الوطنية في إدارة المشكلة.

### التوصيات:

1. العمل على مزيد من البحث والتقصي في مشكلة جنوب السودان للاستفادة من وضع السياسات المناسبة منعاً لتكرار المشكلة في مناطق السودان الأخرى.
2. وضع الخطط والسياسات الحكومية المناسبة لإدارة التنوع في السودان.

### الهوامش:

1. عبدالله السريع، سنوات في جنوب السودان، ط1، 1986، ص27.
2. محمد عمر بشير، جنوب السودان دراسة لأسباب النزاع، مصر 1967م ص24.
3. عبد الفتاح أحمد الطاهر بين جنوب السودان وشماله، قراءات أفريقية، العدد الثامن 2012م ص11.
4. توفيق المدني، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، ط1، دمشق 2012م ص19-20.
5. نفس المرجع ص22-23.



6. آدم محمد أحمد، العلاقات السودانية المصرية لمنظور الأمن القومي والمصالح المشتركة (بدون تاريخ) ص 81.
7. الصادق المهدي، مسألة جنوب السودان، شركة الطبع النشر، الخرطوم أبريل، 1964م ص 12.
8. محمد المعتصم، جنوب السودان في مائة عام، ط 2، مطبعة نهضة مصر، 1972م، ص 70.
9. فدوى عبدالرحمن على طه، السودان في عهد الحكم الثنائي 1899-1956م مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة ام درمان الأهلية، الخرطوم بدون تاريخ ص 23.
10. آدم محمد أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص 81.
11. نفس المرجع ص 82.
12. بشير محمد سعيد، إدارة السودان في ظل الحكم الثنائي، ط 1، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص 22.
13. الصادق المهدي، الاسلام ومسألة الجنوب، مطبعة التمدن، 1985م، ص 2.
14. بشير محمد سعيد، ادارة السودان في ظل الحكم الثنائي، مرجع سابق، ص 22.
15. عبدالله كيري واني، الاسلام في جنوب السودان وآثاره في الماضي والمستقبل، ترجمة محمد الدخل جيلي، مراجعة، الهام محمود الدول وفاطمة عبده ربه، مطبعة جامعة الخرطوم، 2008م ص 25.
16. نفس المرجع ص 27.
17. فدوى عبد الرحمن علي طه، مرجع سابق، ص 23.
18. جعفر محمد علي بخيت، الادارة البريطانية والحركة الوطنية في السودان 1919-1939م، ترجمة هنري رياض، دار الثقافة، ط 1، بيروت، فبراير، 1972م، ص 35.
19. نفس المرجع ص 63.
20. نفس المرجع ص 63.
21. عبد اللطيف الخليفة (مذكرات) وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة، ط 1، الخرطوم 1988م مطبعة جامعة الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر، ص 303.
22. جعفر محمد علي بخيت، مرجع سابق، ص 63-64.
23. نفس المرجع ص 64.
24. عبد اللطيف الخليفة، مرجع سابق ص 304.
25. مجدي أحمد حسين، مص والسودان، المركز العربي الاسلامي للدراسات، القاهرة،

- بدون تاريخ، ص 20.
26. الصادق المهدي، مستقبل الاسلام في السودان، ط1، جدة، 1403-1983م، ص 112.
27. محجوب باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان، ط1، بيروت 1416-1969م ص 291-295.
28. زكي البحيري، الحركة الديمقراطية في السودان 1934-1982م، دار نهضة الشرق جامع القاهرة، ب(دون) ص 54-61.
29. مؤتمر الحركة الوطنية - 8-15 يناير 1986م الأحزاب السياسية 1949-1956م حسن سيد سليمان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، ص 13.
30. نفس المرجع، ص 13.
31. كتاب لمحات تاريخية بمناسبة ذكرى الاستقلال، وزارة الاعلام، الأمانة العامة للتخطيط والمعلومات والاصدارات أول يناير 2002م رقم الاصدار 615، شركة مطابع السودان للعملة، تاريخ الاصدار 2002/11/15م، ص 48.
32. محمد المعتصم، مرجع سابق، ص 85.
33. حذيفة الصديق عمر الإمام، التطورات التاريخية لمشكلة جنوب السودان، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية، جامعة أم درمان الأهلية، ط1، الطابعون للمنتجات الورقية، الناشر مركز محمد عمر بشير 1998م، ص 23.
34. عبد اللطيف عبد الرحمن، لمحات من الحركة الوطنية في السودان، الكتاب الأول سلسلة الفارس دار جامعة أم درمان الاسلامية للنشر، يناير 1978م، ص 14.
35. مصطفى محمد الحسن، رجال ومواقف في الحركة الوطنية، ج1، ط1، بدون تاريخ، ص 43.
36. 36/ تقرير لجنة التحقيق الاداري في حوادث الجنوب 1955م، ط2، مركز الدراسات السودانية، 2005م ص
37. بشير محمد سعيد، ادارة السودان في الحكم الثنائي، مرجع سابق، ص 22.
38. بشير محمد سعيد، خبايا وأسرار في السياسة السودانية 1952-1956م ص 130.
39. ربيع حسنين السيد، الحركة الوطنية السودانية والحزب الاتحادي الديمقراطي 1938-1981م، ط1، بدون تاريخ، ص 21.
40. بشير محمد سعيد، ادارة السودان في الحكم الثنائي، مرجع سابق ص 117.
41. نفس المرجع ص 118.
42. نفس المرجع ص 119.

43. نفس المرجع ص 120.
44. أحمد ابراهيم دياب، تطور الحركة الوطنية في السودان 1928-1953م دراسة وثائقية 1984م، بيروت، ص 101.
45. نفس المرجع ص 341.
46. صلاح محي الدين، مهر الدم تاريخ المقاومة السودانية، ط 1، 1995م مكتبة الهلال، بيروت، ص 101.
47. بشير محمد سعيد، ادارة السودان في الحكم الثنائي، مرجع سابق، ص 120.
48. عفاف محمد خيرى نصر، دور الطوائف الدينية في العمل السياسي في السودان في الفترة من 1919-1956م، الدار العربية للنشر والتوزيع / مركز البحوث والدراسات السودانية، سلسلة بحوث ودراسات، ط 1، 2006م، ص 183.
49. تقرير لجنة التحقيق الاداري في حوادث 1955م مركز الدراسات السودانية، ط 2، 2005م، ص 19.
50. نفس المرجع ص 19.
51. عبد الفتاح أبو الفضل، مصر و السودان بين الوثام والخصام، ط 1415هـ 1995م-نص 284.
52. تقرير لجنة التحقيق الاداري في حوادث 1955م، مرجع سابق، ص 20.
53. نفس المرجع، ص 20.
54. عبد الفتاح أبو الفضل، مرجع سابق، ص 286.
55. بشير محمد سعيد خبايا وأسرار في السياسة السودانية، مرجع سابق، ص 131.
56. غراهام ف. توماس، السودان موت حلم، ترجمة عمران أبو حجلة دار الفر جاني، طرابلس 1995م، ص 86.
57. محي الدين أحمد عبدالله، تاريخ من أجل التاريخ، المطبعة العسكرية، (بدون تاريخ) ص 16.
58. مجدي أحمد حسين، مرجع سابق، ص 20.
59. عبد الوهاب أحمد عبدالرحمن الاتحاديون والتحول نحو الاستقلال دراسة في أسباب وظروف وملابسات التحول، الامارات العربية المتحدة، دار القلم، 1428هـ 2007م، ص 268-269.
60. عبد اللطيف عبدالرحمن، مرجع سابق، ص 54-55.
61. مذكرات الأمام عبدالرحمن المهدي، مركز الدراسات السودانية، القاهرة (بدون تاريخ) ص 153.



62. عبد اللطيف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 55.
63. عبدالفتاح محمد علي البصير، الدور السياسي للزعيم اسماعيل الأزهري، ط1، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م، ص 175.
64. زاهر رياض، السودان المعاصر منذ الفتح المصري حتى الاستقلال 1821-1953م، مكتبة الأنجلو المصرية، 1996م، ص 282.
65. ابراهيم العدوي، يقظة السودان، ط2، مكتبة الأنجلو المصرية، 1979م، ص 151.
66. مجلة الدراسات السودانية، العدد الثاني، المجلد الخامس يوليو 1979م، نصف سنوية، يصدرها معهد الدراسات السودانية
67. جريدة الأمة العدد 2046 السنة التاسعة 12 يناير 1956م.
68. خضر حمد، مرجع سابق ص 257.
69. عبد الماجد أبو حسو (مذكرات)، جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ج1، الخرطوم، فبراير، 1987م، ص 160.
70. أمين التوم، مرجع سابق، ص 137-138.
71. غراهام ف توماس، مرجع سابق، ص 89.
72. محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية، ط، 1978م، ص 266.
73. موسى عبدالله حامد، صدى السنين أيام الجامعة، الكتاب الأول، ص 33.
74. عبدالعزيز محمد موسى اسحق، جنوب السودان خلال الحكم العسكري الأول 1958-1964م رسالة ماجستير غير منشورة، ص 17
75. ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان، القاهرة (بدون تاريخ) ص 218.
76. أمين التوم، مرجع سابق، ص 157.
77. دار الوثائق، متنوعات 217/57/150/ ما أهمله التاريخ أهم أحداث ثلاثة أيام من نوفمبر 1958م، اعداد عبدالعزيز محمد وموسى.
78. المعتصم أحمد الحاج، لمحات من تاريخ السودان في العهد الوطني ص 25-26.
79. أمين التوم، مرجع سابق، ص 157.
80. عبدا لماجد أبو حسبو، مشروع الحركة الوطنية في السودان، مقالات رواد الحركة الوطنية، المجلد الأول، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، 1985، ص 122.
81. مجلة الوسيلة، غير دورية، العدد الثالث، يناير، 2009م.
82. الصادق المهدي، الوفاق والفراق بين الأمة والجبهة، 1955-1958م، اعلام حزب الأمة، ص 23.

83. محمد عمر بشيرا، تاريخ الحركة الوطنية، مرجع سابق، ص 272.
84. موسى عبدالله حامد، مرجع سابق، ص 45.
85. لمعتصم أحمد الحاج، مرجع سابق ص 28-29.
86. عبد الرحمن مختار، مرجع سابق، ص 174.
87. نفس المرجع، ص 276.
88. عصام ميرغني، الجيش السوداني والسياسة دراسة تحليلية للانقلابات العسكرية ومقاومة الأنظمة الديكتاتورية في السودان، ط 1، الناشر إفرنجي للتصميم والطباعة 2002م، القاهرة، ص 46-47.
89. أحمد محمد شاموق، الثورة الظافرة، دار الارشاد، ط 1، الخرطوم 1388هـ-1969م.
90. الأمين عبد الرحمن أحمد عيسى، الفريق عبود وعصره الذهبي 1958-1964م، مطابع السودان للعملة المحدودة، (بدون تاريخ) ص 179-180.
91. نفس المرجع ص 180.
92. عبد الماجد أبو حسبو، مرجع سابق، ص 183.
93. الأمين عبد الرحمن أحمد عيسى، مرجع سابق، ص 183.
94. عصام ميرغني، مرجع سابق، ص 47.
95. عبد الفتاح محمد علي البصير، مرجع سابق، ص 112.
96. أحمد حمروش، مصر والسودان كفاح مشترك، دار الهلال، (بدون تاريخ) ص 134.
97. الصادق المهدي، مستقبل الاسلام في السودان، مرجع سابق، ص 144-115.
98. عبد الفتاح محمد علي البصير، مرجع سابق، ص 221.
99. نفس المرجع، ص 121.
100. أحمد حمروش، مرجع سابق ص 135-183.
101. محمد احمد المحجوب، الديمقراطية في الميزان ص 205.
102. أحمد ابراهيم أبوشوك واجلال رأفت وعبدالله الفكي البشير وآخرون، انفصال جنوب السودان، المخاطر والفرص، الناشر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، بيروت يوليو 2012م، ص 85.
103. غراهام ف توماس، مرجع سابق ص 104.
104. عبد الماجد أبو حسبو، مرجع سابق، ص 218-219.
105. نفس المرجع، ص 220.
106. غراهام ف توماس، مرجع سابق، ص 105.

107. أمين التوم، مرجع سابق ص 252-255.
108. الصادق المهدي، ميزان المصير الوطني، ديسمبر 2010م ص 102.
109. الصادق المهدي، الاسلام ومسألة جنوب السودان، مرجع سابق، ص 5.
110. المعتصم أحمد الحاج، مرجع سابق، ص 36.
111. أمين التوم، مرجع سابق، ص 264. خضر حمد، مرجع سابق ص 344.
112. خضر حمد، مرجع سابق، ص 344.
113. محمد مجمد أحمد كرار الانقلابات العسكرية في السودان، الخرطوم، اغسطس 1988م، ص 63
114. محمد المعتصم، مرجع سابق ص 175-176
115. نفس المرجع ص 17-179
116. عبد الفتاح محمد علي البصير، مرجع سابق، ص 237.
117. محمد المعتصم، مرجع سابق، ص 175-176.
118. نفس المرجع ص 177-179.
119. نفس المرجع ص 179-184.
120. نفس المرجع ص 185.
121. نفس المرجع ص 194-197.
122. أبوشوك مرجع سابق، ص 85.
123. التجاني حسين دفع الله، الفيضان الوثيقة التسجيلية لانتفاضة مارس أبريل 1985م ص 35.
124. غراهام ف توماس، مرجع سابق، ص 220.
125. الصادق المهدي، الاسلام ومسألة جنوب الاسلام، مرجع سابق ص 5-7.
126. مهدي أنيس جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2006م ص 125.
127. نفس المرجع، ص 121.
128. أبوشوك، مرجع سابق، ص 155.
129. نفس المرجع، ص 156.
130. الخير عمر أحمد سلمان، القرار السياسي في السودان مقارنة ما بين النظم البرلمانية والرئاسية، ط 1، مكتبة الشريف الأكاديمية، 2005م، ص 89.
131. أبوشوك ص 155.